

وثيقة لمحمد بن رَحَّال حول المطالبة بالإصلاحات

د. عبد الحميد حاجيات

جامعة تلمسان

هذه الوثيقة هي عبارة عن تقرير أصدره محمد بن رَحَّال والحكيم محمد بن العربي عن مساهمتهم في أعمال لجنة عيّنها مجلس الأمة للجمهورية الفرنسية، للنظر في أوضاع الأهالي بالقطر الجزائري، وما يقتضيه تحسينها من إصلاحات، برئاسة جول فيري (Jules Ferry). وذلك في أوائل جويلية سنة 1891م/ربيع الأول 1309هـ، وطبعت هذه الوثيقة في المطبعة العمومية بتونس.

ويلاحظ أنّ محمد بن رَحَّال كان قد بلغ سنّه حوالي ثلاثٍ وثلاثين سنة. وكان ينتمي إلى فئة الوُجَّهَاء، حيث إنّ أباه كان يشغلّ وظيفة قائد في ناحية ندرومة. وكان محمد بن رَحَّال من قلائل الأبناء الذين أسعدهم الحظُّ بقبولهم في المدرسة الابتدائية، ثمّ الثانوية. وقيل إنه كان أوّل جزائريّ نال شهادة الباكالوريا، سنة 1874، وحظيَ بالتعليم باللغتين، العربية والفرنسية. ثمّ عيّن، سنة 1876، خليفة الآغا. وفي سنة 1878، عيّن في وظيفة قائد بندرومة، إثر استقالة أبيه عنها.

وفي تلك السنة سافر إلى باريس حيث زار المعرض العالمي، رفقة عددٍ من كبار الموظفين المسلمين، ويبدو أنّ معرفته للغة الفرنسية سمحت له بالالتحاق بذلك الوفد بصفة ترجمان. والظاهر أنّه تأثر كثيراً بما شاهده في ذلك المعرض

من مظاهر التّقدّم في العلوم والإنجازات العُمرانيّة، وأنّه أدرك مدى تخلف بلاده، نتيجة ما أصابها من جُمودٍ في أواخر العهد العُثمانيّ، ومن أضرارٍ أيّام الاحتلال الفرنسيّ، وما اقترفه من تقتيل وتخریب أثناء مقاومة الأمير عبد القادر والمقراني وبو عمامة وغيرهم.

وعاد إلى بلاده وكُلّه عزمٌ على خِدْمَتِها، والمساهمة في تطويرها، وفي تحسين أحوال أهاليها. غيّر أنّ وظيفته في البادية لم تَسْمَحْ له بالتّحرُّك في مختلف الأنحاء والاتصال بالأشخاص الذين يَهْمُهُم الأمر، فاستقال سنة 1884 من منصب القيادة واستعاد بذلك حُرِّيَّته. فاقترعت أعماله على بذل الجُهود الرّامية إلى تحقيق العدالة والأمن وانتشار التّعليم في البلاد.

وتُعتبر استقالة محمد بن رَحَّال من منصب القيادة بدايةً مرحلة جديدة في حياته، تتسم بطابع التّضج السياسيّ، رغم صغر سنّه الذي كان لا يتجاوز ستّ وعشرين سنة، وتحوّل إلى الكفّاح من أجل خِدْمَةِ الشّعب الجزائريّ بكلّ الوسائل المتاحّة، فقام بنشر بعض المقالات في هذا الاتّجاه. وفي سنة 1891، سافر إلى باريس لعرض المطالب بالإصلاحات، رفقة الحكيم محمد ابن العربي، على لجنة مجلس الأمة الفرنسيّ، لتدرُسها، وتقترح على الحكومة الفرنسيّة ما تُوافق على تَلَبُّيْتِه من المطالب. ونصّ الوثيقة، الذي نحن بصدد تحليل بعض مُحتَوّاه، يشتمل على ما أدلى به محمد بن رَحَّال ورفيقه من آراءٍ واقتراحاتٍ من أجل تحسّين أوضاع الأهالي بالجزائر.

وأول محور تناولته الوثيقة يخص قضية تعميم التعليم، وتسهيل إيصاله إلى الأهالي "ولو بتحوّل المعلمين والمدرّسين أثناء القبايل والعروش"¹، مع التحذير من جعل التعليم إجبارياً "لما في ذلك من تكدير خواطر أولياء التلامذة"². ويضيف نص الوثيقة أن إحجام الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدارس التي تؤسّسها السلطة الفرنسية لا ينبغي أن يُنسب إلى تعاليم الديانة الإسلامية، بل الإسلام يحث الناس على طلب العلم، فمما ورد في الحديث النبوي قوله: "المطلب العلم ولو بالصين"، وقوله: "كل لسان بإنسان"³.

ويبدو أن الإشارة إلى إمكانية إحجام الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، في حالة إلزام التعليم، تنم عن إدراك محمد بن رَحَّال لما كان يكنّه الأهالي من كرهه للسلطة الاستعمارية. ولذا فإنه يقترح أن يكون إقناع الأهالي "بإقامة هيئات (أي لجان) غالب أعضائها من الأهالي"⁴. وهذا يعني أن الاتصال بالأهالي يُستحسن أن يكون على يد أعضاء من مجتمعهم، يستعملون أسلوب الإقناع ولا يلجئون إلى القوة. وينتهي نص الوثيقة حول تعميم التعليم بقول محمد بن رَحَّال ورفيقه: "وأما جبر الدولة على ذلك فمن المساعي المخطئة التي لا تُجدي نفعا"⁵.

والذي يُثير الانتباه أن محمد بن رَحَّال يُولي اهتماماً كبيراً للتعليم، فهو يعتبره عنصراً هاماً من وسائل تحسين أحوال الأهالي. ومما ورد في نص الوثيقة في هذا الشأن: "ورأى السيد محمد بن رَحَّال أنه لا بُدَّ من التّرقّي في المعارف إلى درجة سامية"⁶. ويرى فيما يخص التعليم في المرحلة الابتدائية،

"إضافة تعليم الصنائع والحرف"⁷. وفي شأن مكانة المواد العربية، فإنه يقترح إحلالها مكانة مرموقة لجذب اهتمام التلاميذ، وذلك بقوله: "ومن الباعث على تحريك الهمم للتعلُّم الاعتناء بتعليم العربية وأصول الفقه لأبناء الأهالي، حيث كانوا على علمٍ من أن من أنكر لغته أنكر ملته"⁸.

فهذه الآراء، إن دلت على شيء، فإنما تدلُّ على تمسُّك محمد بن رَحَّال بائتمائه الحضاري، وتخلُّقه بقيم الإسلام السامية، ومبادئه الاعتقادية والأخلاقية، وثقافته الأدبية والفنية، وأصوله التشريعية، ولا يرى مانعاً من اكتساب فنون حضارة الأجانب والاستفادة من تعلُّمها. وهو يقترح تشجيع من أبدى موهبة في هذه العلوم ونَبَغَ فيها، فيقول: "ومن كانت فيه قابلية الترقِّي للفنون من الأهالي، يُنشط بإدراجه من ضمن المقيمين (أي الدَّاخِلِيِّين) على نفقة الحكومة، ومن التنشيط توظيف النجيب من التلاميذ حتى لا ينحاز إلى الفلأء بالبطالة، وتسوء أخلاقه"⁹.

والجدير بالملاحظة أن هذه الآراء والاقتراحات تهدف إلى معالجة جانب هامٍّ من جوانب تكوين المواطن الصالح معرفياً وثقافياً وأخلاقياً، وجعله قادراً على القيام بدوره في المجتمع على أحسن وجه. ويبدو من خلال نص هذه الوثيقة أن المجتمع الجزائري كان يشكو من تدهور أحوال الأهالي في هذا المجال. كما يبدو من محتوَى باقي نص الوثيقة أن أحوال الأهالي كانت سيئة جداً في سائر المجالات، نتيجة سياسة الاستيلاء على الأراضي التي انتهبها الفرنسيون، وتخريب العديد من المؤسسات التعليمية من كتاتيب ومدارس ومساجد، وانعدام

أي قرارٍ جَدِّي يَهْدَفُ إلى تنفيذِ سياسةٍ تُسَاعِدُ الأَهْلِيَّ على استِرْجَاعِ ما أُخِذَ منهم ظُلْمًا، وَتُمْكِنُهُمْ من مُمارَسةِ مهنةٍ، وَنَيْلِ حَظٍّ من العلمِ يَسْمَحُ لهم بالاطِّلاعِ على ما ينبغي عليهم معرفتهُ في مجالِ الصِّحَّةِ والحِرَفِ والتَّجَارَةِ والقضاءِ، من أجلِ إبعادِ شَبَحِ البطالةِ والفقرِ والأوبئةِ وسائرِ مظاهرِ التَّخَلُّفِ.

والظاهرُ أنَّ تدهورَ أحوالِ الأَهْلِيَّ بَدَأَ منذ الاحتلالِ الفرنسيِّ للجزائرِ، ولم يزل يتفاقم دونَ أنْ تَجِدَ له السُّلْطَةُ الاستعماريَّةُ حُلُولًا ناجعةً. فكانت الآراءُ تتأرجحُ بين سياسةٍ استيطانيَّةٍ تَهْدَفُ إلى إبعادِ أهالي الأراضِي الشماليَّةِ الخَصْبَةِ، وَتَهْجِيرِ أهاليها نحو الأراضِي الجنوبيَّةِ الجَدْبَةِ والصَّحراءِ، وسياسةٍ اندماجيَّةٍ تَرْمِي إلى إدماجِ الأَهْلِيَّ في مجتمعِ المُعَمَّرِينَ، وتَدْعُو إلى تعميمِ التعليمِ في المدارسِ الفرنسيَّةِ، عن طريقِ إلزامِ الأَهْلِيَّ ببعثِ أولادِهِمْ إلى المدارسِ التي تَوْسَّسُها السُّلْطَةُ الحاكمةُ.

ويبدو أنَّ أغلبَ المُعَمَّرِينَ كانوا يَسْتَبْعِدُونَ أيَّ حَلٍّ يَمْنَعُهُمْ من التَّوسُّعِ على حسابِ الأَهْلِيَّ، وَيَرَوْنَ أنَّ إلزامَ التعليمِ يَتَطَلَّبُ إنفاقَ أموالٍ ضَخْمَةٍ لبناءِ المدارسِ وتجهيزها في المُدُنِ والقُرى والأريافِ، وأنَّ تكوينَ الأَهْلِيَّ العلميَّ قد يفتحُ لهم بابَ الحُصُولِ على الوِظَائِفِ وطلبِ المُساواةِ في الحقوقِ، مِمَّا يُهَدِّدُ مَصَالِحَهُمْ. وقد تَفَطَّنَ مُحَمَّدُ بن رَحَّالٍ إلى خَطَرِ تلكِ الآراءِ المُعْرِضَةِ، فَأَجَابَ على ما قد تُحْدِثُهُ هذه الظُّنُونُ من تَرَدُّدٍ وتَقَاعُدٍ. فجاء في نَصِّ الوثيقة أن تنفيذَ تعميمِ التعليمِ يكونُ "بمدارسِ مُحْتَشِمَةٍ، لا بِسَرَائِطٍ وقصورٍ شَامِخَةٍ... وقد غلطَ مَنْ تَوَهَّمَ أنَّ مَنْ بَرَعَ في الفنونِ العلميَّةِ يَنْقَلِبُ عَدُوًّا لفرنسا، غيرَ أنَّه

يَتَفَتَّنُ بِمَعَارِفِهِ إِلَى الْمَظَالِمِ وَالذَّسَائِسِ وَمُعَاكَسَةِ مُرْتَكِبِيهَا، وَذَلِكَ مَعْنَى التَّقَدُّمِ وَالْمُواصَلَةِ بَيْنَ الْعُنَاوَرِ وَالْإِقْتِدَاءِ، وَفِي نَحَابَةِ أُنْبَاءِ الْأَهَالِي، وَتَمْدُنِهِمْ فَخْرٌ لِدَوْلَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ، خُصُوصًا إِذَا أَحْرَزُوا الشَّهَادَاتِ الْكَامِلَةَ، وَفِي ذَلِكَ وَفَاءٌ بِالذَّوْقِ السِّيَاسِيِّ وَحُسْنُ مُوَالَاةٍ بَيْنَ الْحُكُومَةِ وَالْأَهَالِي¹⁰. وَيُنْتَهِي الْحَدِيثُ حَوْلَ هَذَا الْمَحْوَرِ بِالْإِشَارَةِ إِلَى قَبُولِ اللَّجْنَةِ.

وَيُسْتَنْتَجُ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ وَالْمَوَاقِفِ أَنَّ السَّلْطَةَ الْفَرَنْسِيَّةَ لَمْ تَلْتَزِمِ تَنْفِيذَ سِيَاسَةٍ وَاضِحَةٍ الْمَعَالِمِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَتَّخِذُ الْقَرَارَاتِ دُونَ التَّأَكُّدِ مِنْ صِلَاحِيَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْتَمَعِ الْجَزَائِرِيِّ، وَكَثِيرًا مَا كَانَتْ لِمَصْلَحَةِ الْمَعْمَرِينَ، أَوْ كَانَتْ لَا تَحْظِي بِالْعُنَايَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِنَجَاحِ تَنْفِيذِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ مِثَالًا قَرَارُ تَأْسِيسِ مَدَارِسَ عَلِيًّا بِالْقَطْرِ الْجَزَائِرِيِّ لِتَكْوِينِ الْقُضَاةِ وَالْمُدَرِّسِينَ، فِي سَنَةِ 1850، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْظَ بِالرَّعَايَةِ الْمَرْجُوءَةِ، حَيْثُ إِنَّ تَسْيِيرَهَا كَانَ عَلَى يَدِ ضَبَّاطِ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ، وَلَمْ يَتَحَسَّنْ تَسْيِيرُهَا إِلَّا فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ، أَيَّ سِنَوَاتٍ قَلِيلَةٍ بَعْدَ مَسَاهِمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ رَحَّالِ وَرَفِيقِهِ الْحَكِيمِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي عَرْضِ الْمَطَالِبِ بِالْإِصْلَاحَاتِ أَمَامَ لَجْنَةِ مَجْلِسِ الْأُمَّةِ الْفَرَنْسِيِّ. فَتَمَّ تَنْظِيمُ الْمَدَارِسِ الْعُلْيَا الثَّلَاثِ بِمُدُنِ تَلْمَسَانَ وَالْجَزَائِرِ وَقَسَنْطِينَةِ، وَتَرْوِيدُهَا بِأَسَاتِذَةٍ أَكْفَاءَ وَمَكْتَبَاتٍ، فِي سَنَةِ 1895¹¹.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ مُهِمَّةَ مُحَمَّدِ بْنِ رَحَّالِ وَالْحَكِيمِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ كَانَتْ لَهَا تَأْثِيرٌ هَامٌّ فِي هَذَا الْمَجَالِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَدَارِسَ كَانَتْ لَهَا دَوْرٌ أَسَاسِيٌّ فِي تَكْوِينِ إِطَارَاتِ مُزْدَوِجَةِ اللُّغَةِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْإِطَارَاتِ قَامَتْ بِدَوْرٍ لَا يُسْتَهَانُ بِهِ فِي النِّهَاضَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ، خِلَالِ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ، وَفِي حَرَكَةِ الْمَقَاوِمَةِ الْوُطْنِيَّةِ.

ويستنتج أيضاً من هذه الوثيقة أنها تُعبّر عن أسلوبٍ جديدٍ في العلاقات بين مُمثلي الشعب الجزائري والسلطة الفرنسية. وذلك يكمنُ في الانتقال من المقاومة بالسلاح، التي قادها الأمير عبد القادر والمُقراني وبوعمامة وغيرهم، إلى مقاومةٍ سَلْمِيَّةٍ تُرَتِّكُزُ على الحوار، وتهدف إلى المطالبة بالحقوق والإصلاحات، مع التمسُّك بالانتماء إلى الحضارة العربية، والتَّحَلِّي بالقيم الأخلاقية الإسلامية، فهي تُشكِّلُ مرحلة التمهيد للانتقال إلى مرحلة الحركة الوطنية والمطالبة بالحرية والاستقلال.

هذا، ويُلاحظُ أنَّ هذه الوثيقة تناولت قضايا أخرى كانت تتطلب إصلاحاتٍ هامة، مثل القضاء، ونظام الضرائب، وإسعاد الفقراء، ونزع الملكية للمصلحة العامة، وقانون الأهالي، والخدمة العسكرية، والتجنُّس بالجنسية الفرنسية، والانتخابات للإدارة البلدية، ومجالس الشورى، والمجلس الجنائي. وفي كل هذه المحاور التزم محمد بن رَحَّال ورفيقه نفسَ الموقف الذي اتخذاه في محورِ تَعْمِيمِ التعليم، والذي يتَّسِمُ بطابع المقاومة الحوارية، والمطالبة بالمساواة، مع التمسُّك بالهوية الإسلامية وما تتَّسِمُ به من قيمٍ أخلاقية ومبادئ دينية. غير أنَّ عَرْضَها لم يَحْظَ بعناية السلطة الاستعمارية، رغم ما نال من قبولٍ مبدئيٍّ، ممَّا أدَّى إلى هجرة العديد من الأهالي إلى أقطارٍ إسلاميةٍ أخرى، وإلى نشأة حركات تطالب بتحقيق ما كان يصبو إليه الشعبُ من الإصلاحات، وتدعو بعد رفضها إلى الاستقلال.

تلك الحقايق بالبرهان والبيان في هذا الموضع الهوامش
 1 الوثيقة المشار إليها في بداية هذا المقال، ص 5.
 2 حول تأسيس هذه المدارس وتنظيمها، انظر:

Alfred Bel, Les bibliothèques des médersas algériennes, p. 6-13, Thouars, (Deux-Sèvres), s. d.

من تلك الحقايق بالبرهان والبيان في هذا الموضع الهوامش
 1 الوثيقة المشار إليها في بداية هذا المقال، ص 5.
 2 حول تأسيس هذه المدارس وتنظيمها، انظر: